منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

التقييم القطري بحسب النوع في الزراعة والقطاع الريفي: مصر

موجز

مجموعة التقييم بحسب النوع الاجتماعي للدول

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

أثناء حصول سيدات على تدريب عملي عبر مطبخ التغذية المجتمعية بمدينة بني يوسف.

© فاو/ نبيل عبد الحكيم

منظمة الأغذية والزراعة. 2022. التقييم القطري بحسب النوع في الزراعة والقطاع الريفي: مصر - موجز. مجموعة التقييم بحسب النوع الاجتماعي للدول. القاهرة.
https://doi.org/10.4060/cb7909ar

المسميات المستخدمة في هذا المنتج الإعلامي وطريقة عرض المواد الواردة فيه لا تعبر عن أي رأي كان خاص بمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) بشأن الوضع القانوني أو الإنمائي لأي بلد، أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها وتخومها. ولا تعني الإشارة إلى شركات أو منتجات محددة لمصنعين، سواء كانت مشمولة ببراءات الاختراع أم لا، أنها تحظى بدعم أو تزكية المنظمة تفضيلا لها على أخرى ذات طابع مماثل لم يرد ذكرها.

إن وجهات النظر المُعبر عنها في هذا المنتج الإعلامي تخص المؤلف (المؤلفين) ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة أو سياساتها.

ISBN 978-92-5-135591-6

©منظمة الأغذية والزراعة ، 2022

بعض الحقوق محفوظة. هذا المُصنَّف متاح وفقا لشروط الترخيص العام للمشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري - المشاركة بالمثل ٣,٠ لفائدة المنظمات الحكومية الدولية (CC BY-NC-SA 3.0 IGO; https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/3.0/igo/deed.ar)

بموجب أحكام هذا الترخيص، يمكن نسخ هذا العمل، وإعادة توزيعه، وتكييفه لأغراض غير تجارية، بشرط التنويه بمصدر العمل على نحو مناسب. وفي أي استخدام لهذا العمل، لا ينبغي أن يكون هناك أي اقتراح بأن المنظمة تؤيد أي منظمة، أو منتجات، أو خدمات محددة. ولا يسمح باستخدام شعار المنظمة. وإذا تم تكييف العمل، فإنه يجب أن يكون مرخصا بموجب نفس ترخيص المشاع الإبداعي أو ما يعادله. وإذا تم إنشاء ترجمة لهذا العمل، فيجب أن تتضمن بيان إخلاء المسؤولية التالي بالإضافة إلى التنويه المطلوب: "لم يتم إنشاء هذه الترجمة من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. والمنظمة ليست مسؤولة عن محتوى أو دقة هذه الترجمة. وسوف تكون الطبعة [طبعة اللغة] الأصلية هي الطبعة المعتمدة".

تتم تسوية النزاعات الناشئة بموجب الترخيص الذي لا يمكن تسويتها بطريقة ودية عن طريق الوساطة والتحكيم كما هو وارد في المادة ٨ من الترخيص، باستثناء ما هو منصوص عليه بخلاف ذلك في هذا الترخيص. وتتمثل قواعد الوساطة المعمول بها في قواعد الوساطة الخاصة بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية http://www.wipo.int/amc/en/mediation/rules، وسيتم إجراء أي تحكيم طبقا لقواعد التحكيم الخاصة بلجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (UNCITRAL).

مواد الطرف الثالث. يتحمل المستخدمون الراغبون في إعادة استخدام مواد من هذا العمل المنسوب إلى طرف ثالث، مثل الجداول، والأشكال، والصور، مسؤولية تحديد ما إذا كان يلزم الحصول على إذن لإعادة الاستخدام والحصول على إذن من صاحب حقوق التأليف والنشر. وتقع تبعة المطالبات الناشئة عن التعدي على أي مكون مملوك لطرف ثالث في العمل على عاتق المستخدم وحده.

المبيعات، والحقوق، والترخيص. يمكن الاطلاع على منتجات المنظمة الإعلامية على الموقع الشبكي للمنظمة (http://www.fao.org<</publications/ar) ويمكن شراؤها من خلال publications-sales@fao.org. وينبغي تقديم طلبات الاستخدام التجاري عن طريق: www.fao.org/contact-us/licence-request. وينبغي تقديم الاستفسارات المتعلقة بالحقوق والترخيص إلى: copyright@fao.org.

صورة الغلاف: ©فاو

المقدمة

يستهدف التقييم القطري لمصر بحسب النوع في الزراعة والقطاع الريفي إلى إمداد مشروعات «منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بالمعلومات المبنية على الأدلة حول قضايا النوع والزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي، ويُعد هذا الموجز ملخص للتقرير القطري الكامل عن مصر والذي نُشر في 2021.

وبالتالي إلى تسهيل المساهمة التي تقدمها المنظمة لتطوير التقرير الذي يعده الفريق القطري للأمم المتحدة في مصر حول اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وذلك من خلال توفير المعلومات المُحدثة حول أوضاع النساء بالقطاع الريفي في البلاد.

استند هذا التقييم إلى المراجعة المكتبية للمعلومات والتقارير والدراسات المتاحة، إضافة إلى التشاور مع الأطراف المعنية وشركاء التنمية الذين يقدمون برامج متعلقة، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بالموضوع محل التقييم.

سيدات يتعلمن عن إنتاجية المياه وكفاءتها من خلال المدرسة الحقلية للمزارعين بمحافظة المنيا.

تمارين عملية تجريها سيدات في المدرسة الحقلية لمزارعي بنجر السكر في المنيا ، مصر.

أهم الأستنتاجات

تمثلت أهم استنتاجات هذا التقييم في أنه، على الرغم من أن النساء موجودات بقوة في القطاع الزراعي وما يتبعه من قطاعات فرعية، يظل هذا الوجود «غير مرئي» بالنسبة لمقدمي الخدمات، كالمنظمات التي تقدم المعونات المالية والتدريب ومدخلات الإنتاج والتسويق. وهذا التهميش يقوض إمكانات المرأة الإنتاجية وقدرتها على ريادة الأعمال، مع ما يترتب على ذلك من آثار وخيمة ليس على تمكينها فحسب، بل أيضا على أداء القطاع الزراعي ككل.

هناك عدد من العوامل التي تسهم في جعل المرأة غير مرئية في القطاع الزراعي والريفي والتي يمكن تصنيفها إلى ثلاث فئات رئيسية كالآتي:

1. **الثقافة والأعراف الاجتماعية السائدة المتعلقة بالجنسين؛**
2. **الحواجز الهيكلية المتعلقة بالجنسين؛**
3. **التحيزات المؤسسية الخاصة بالجنسين.**

وإذا ألقينا نظرة عن قرب إلى **الثقافة والأعراف الاجتماعية السائدة المتعلقة بالجنسين**، سوف نلاحظ أن القيم التراتبية والذكورية التراثية ما زالت منتشرة في المناطق الريفية بمصر، وخاصة في الوجه القبلي؛ وهو ما يمثل تحدياً رئيسياً أمام تمكين النساء، أو حصولهن على نصيب من مكاسب التنمية يتسم بمزيد من المساواة. بناء على تلك القيم، يتم تحديد أدوار معينة للجنسين مع تحمل النساء النصيب الأكبر من المسئوليات الرعائية والأسرية، وبعض المهام الخاصة المرتبطة بالعمل الزراعي. وفي حين هناك أهمية كبيرة لتلك المهام، وخاصة لضمان الأمن الغذائي والتغذوي للأسر الريفية، فإن القيمة المضافة لمساهمة النساء من إجمالي عملية التنمية الزراعية وفي القطاع الريفي لا تصل إلى المكانة التي كان بمقدورها أن ترقى إليه لو تمكنت النساء من اقتسام الفرص ذاتها التي يتمتع بها الرجال. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من إسهامهن الهام في الإنتاج الزراعي، فإن النساء يُنظر إليهن بوصفهن عاملات مساعدات لا عاملات رئيسيات. إلا أنه على الرغم من استمرار وجود هذه القيم والأعراف الاجتماعية، من الممكن تماما أن يحدث تحول في اتجاه مزيد من التقدمية والتضمين، أو بالعكس نحو مزيد من التقهقر والتمييز؛ وهو الأمر الذي يتوقف على الإطار الذي يتم من خلاله التعامل مع التحول أو التغيير.

وفي حالات هجرة الذكور إلى الخارج، عادة ما تتحمل النساء مهام الأعمال الزراعية إلى جانب مسئولية اتخاذ القرارات الأسرية؛ غير أن كثيرا ما يتم اتخاذ مسار معاكس لتلك السلطات مع عودة الرجال من الهجرة. وتشير البحوث إلى أن المواقف الخاصة بأدوار الرجل والمرأة تصبح أكثر محافظة على المستوى الاجتماعي في الأسر التي شاهدت هجرة الذكور مقارنة باللاتي لم تمارس هذه التجربة، بسبب التشدد في الأعراف التقليدية حول أدوار الجنسين بالنسبة للحالة الأولى. تتضمن الأسباب الداعمة لذلك الاتجاه، النمط السائد للهجرة في مصر، أي نحو المجتمعات الأكثر محافظة حيث يتأثر المهاجرون بالقيم والأعراف السائدة فيها، أو مع عودة الذكور الذين يسعون إلى إعادة التأكيد على أدوارهم وسلطاتهم بعد فترة غياب.

ومن جهة أخرى، فإن أحد الأمثلة الجيدة على كيفية تغيير المعايير لصالح المرأة هو تجربة الأراضي المستصلحة حديثاً في وادي النيل ومنطقة البحر الأحمر التي تم فيها ضخ استثمارات مهمة في مجال الزراعة التجارية وجعلت المستثمرين يلجؤون إلى خدمات النساء لأداء مهام لا يقومون بها تقليديا في الأراضي القديمة (بما في ذلك الحرث، والري، وتسميد التربة إلى جانب تطبيق التقنيات الحديثة في جني المحصول وأنشطة ما بعد الحصاد) تقدم مثالا جيدا من حيث إمكانية تغيُّر الأعراف لصالح النساء. كما تؤكد دراسة صادرة عن المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق/الأراضي الجافة (ICARDA) حول النساء والعمل اللائق والتمكين في ريف مصر، أن الطلب المرتفع لعمالة النساء في الأراضي الجديدة مع عدم وجود علاقات تعارف قديمة بين المستوطنين الجدد تؤدي إلى بروز أعراف اجتماعية أقل تشددا فيما يتعلق بأدوار النساء والرجال في الزراعة.

سيدة صاحبة مشروع صغير لتربية الحيوانات الصغيرة.

وعلى الرغم من التقدم الملحوظ ، فلازلت تتحكم الأعراف الاجتماعية أيضا في القدرة على الحصول على الأراضي والأصول الزراعية، بمعنى أن ملكيتها تظل تحت سيطرة أعضاء الأسر من الذكور.

ووفقا للإحصائيات المتوافرة، تمتلك 2 بالمائة فقط من النساء المصريات أراضي و5.2 بالمائة فقط من إجمالي حجم الأراضي الزراعية، وهو المعدل الذي ينخفض عن النسبة المتوسطة في العالم العربي والتي يتم تقديرها بـ 7 بالمائة.

ويؤدي حرمان النساء من ملكية الأرض ومن الأصول الانتاجية الأخرى إلى وضعهن في موقع أدنى مقارنة بالرجال من حيث إمكانية الحصول على الفرص الاقتصادية وتأمين سُبل الحياة لأسرهن. كما تشير الدراسات أن محدودية فرص الوصول إلى الأصول والحصول عليها ينتج عنه غياب القدرة على التفاوض، ونقص إمكانية الحصول على المعلومات حول الابتكارات والتكنولوجيا الحديثة المتعلقة بالإنتاج الزراعي حيث يظل نشر تلك المعلومات موجها أساسا للتعاونيات الزراعية التي تقتصر عضويتها على ملاك الأراضي.

يستمر تدني دور ووضع النساء مقارنة بالرجال بسبب **الحواجز الهيكلية على أساس النوع**؛ وتتمثل تلك الحواجز الهيكلية في المناطق الريفية في غياب خدمات رعاية الأطفال، وعدم ملاءمة وسائل النقل والبنية الأساسية، وفي بُعد المسافات للوصول إلى الخدمات الصحية مما يُصّعب على النساء الموازنة فيما بين مسئولياتهن الرعائية والأسرية والاشتراك في أنشطة مُدرة للدخل.

أثناء تدريب العاملين في المختبرات والمعاهد الحكومية ذات الصلة علي الخطوات القياسية لفحص فيروس متلازمة الشرق الأوسط للأمراض التنفسية.

رفع الوعي عن طريق النشرات حول الذبح الآمن للطيور (الوقاية من أنفلونزا الطيور).

تميل النساء إلى قضاء 12 أضعاف من الوقت في الأنشطة الرعائية غير مدفوعة الأجر بالمقارنة مع الذكور. وفي هذا الإطار، يُشار إلى أن ما يزيد عن 71 بالمائة من النساء والفتيات المصريات في المناطق الريفية يعملن في القطاع غير الرسمي مما يحرمهن من الحماية الاجتماعية، من ضمنهن ٧٠بالمائة يعملن دون أجر لصالح الأسرة، وذلك مقارنة بنسبة 13 بالمائة في المناطق الحضرية.

كما ينتشر نمط العمل الموسمي بمعدلات أعلى في صفوف النساء حيث تعمل نسبة 38 بالمائة منهن جزء من العام فقط مقارنة بنسبة 0 بالمائة للعاملات في الأنشطة غير الزراعية. ووفقا لدراسة حديثة لمنظمة العمل الدولية حول قطاع الأعمال الزراعية بمصر، تُعد الزراعة واحدة من ستة قطاعات التي تقدم أدنى الأجور للنساء؛ واللاتي يتم توظيفهن بمكافآت أدنى وتسكينهن في مواقع محددة داخل سلسلة القيمة هي الأقل ربحا بالنسبة لهن. وإضافةً إلى ذلك، فنظرا لاتساع نطاق العمالة النسائية غير الرسمية في مجال الزراعة، فمعظمهن مستثنيات من الحماية الاجتماعية والتأمينات الصحية. تلاحظ دراسة حول أنظمة الحماية الاجتماعية في المناطق الريفية بمصر أن نسبة ضئيلة من النساء تستفيد من هذه النظم، حيث تنص المادة 85 من قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات رقم 2019/148 أنه يستثنى من التأمين ضد البطالة العمال غير الرسميين والعاملين الذين يُستخدمون في أعمال عرضية أو مؤقتة، موسمية وفي الزراعة؛ وهذه المجالات بالذات هي التي تحتوي على أغلبية العاملات الزراعيات في المناطق الريفية. كما تلفت الدراسة الانتباه إلى التحديات التي سوف تواجه الحكومة في تطبيق نظام التأمين الصحي المستحدث، بما يتضمن تسجيل العاملين في القطاع غير الرسمي والتحقق من الدخل المُعلن لهم، مع صعوبة تحديد فئة الفقراء الذين يستحقون الحصول على الرعاية الصحية المدعومة، والنساء، خاصة الموجودات في مواقع بعيدة عن خدمات الرعاية الصحية.

مزارعة تحصد الملوخية.

سيدة صاحبة مشروع صغير لتربية الدواجن بمحافظة سوهاج.

©فاز محمد موسى

أما فيما يتعلق بـ**التحيز المؤسسي ضد النساء**، فهو يبرُز في عددٍ من المجالات بما في ذلك إدارة الحكم داخل المؤسسات المعنية بهذا القطاع، وفي السياسات المتعلقة بالزراعة والري والتنمية الريفية، وفي مجموع الخدمات المقدمة للمزارعين، وفي كيفية تقديم الخدمات للنساء. وكما ذُكر أعلاه، تعاني النساء أيضا من نقص كبير في الخدمات من قبل جميع الأنواع المختلفة من مقدمي الخدمات الزراعية. وبينما يمكن تفسير ذلك جزئياً من خلال النقص العام في الخدمات في المناطق الريفية ، فإن أحد الأسباب الرئيسية لهذه الفجوة بين الجنسين هو إغفال نظام الإرشاد والمؤسسات المالية الريفية للظروف والاحتياجات الخاصة بالمرأة الريفية.

ويُثمِن الدستور المصري أهمية الزراعة والمجالات المنبثقة عنها إلى الالتزام بتمكين وحماية النساء بما فيهن الريفيات. وتنعكس تلك المواد الدستورية في الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية المختلفة؛ غير أن مقاربة تفعيل تلك المواد ظلت تتم لفترة طويلة بطريقة بطيئة ومتقطعة، مع وجود برامج ومشروعات إما متجاهلة لبُعد النوع أو محصورة في مناطق محددة، أو في إحدى المجالات الفرعية للزراعة. إضافة إلى أن الصلة بين الزراعة والتنمية الريفية من جهة وتلك المشروعات/البرامج ظلت محدودة في أفضل الأحوال.

إلا أن الاستراتيجية المُحدثة للتنمية الزراعية المستدامة 2030 تقر بأهمية دور النساء كعامل أساسي في تحقيق أهدافها المحددة؛ إذ تتطلع تلك الأهداف إلى تحسين أحوال الريف والمستوى المعيشي لسكانه مع تقليل معدلات الفقر في المناطق الريفية (الهدف المحدد الثالث)؛ كما تقر هذه الاستراتيجية بالحاجة إلى النهوض بالمساهمة الاقتصادية للنساء من خلال خلق فرص عمل للشباب والنساء (الهدف المحدد السادس)؛ وفي هذا الإطار، هناك استهداف لخلق مليوني فرصة عمل جديدة مع حلول عام 2030.

ومن أجل تحقيق تلك الأهداف تقترح الاستراتيجية بلورة عدد من البرامج الوطنية أثناء فترة التنفيذ؛ وتتطلع إحدى هذه البرامج إلى «تطوير القدرة البشرية في مجال الزراعة» مع استهداف النساء والشباب بصفة خاصة.

سيدات تدربن على التصنيع الغذائي يعرضن الطماطم المجففة التي أنتجنها.

© فاي نبيل عبد الحكيم

الاستنتاجات النهائية والتوصيات

نظرا لمساهمات النساء في المناطق الريفية من حيث الأنشطة الإنتاجية والإنجابية والرعائية، فإن التعامل مع التحديات والعقبات التي تواجههن في تحقيق كامل قدراتهن على أفضل وجه يصبح ممكنا حينما تكون مقاربة دعم وتقوية القطاع الزراعي والريفي مستجيبة لبُعد النوع، ومتمحورة حول الاحتياجات المجتمعية وشاملة لها، ولا تنظر إلى الزراعة وقطاعاتها الفرعية باعتبارها منفصلة عن التنمية الريفية أو منفصلة عن تمكين الأطراف المعنية بها.

وبناءٍ على تلك المعطيات، تعتبر منظمة الأغذية والزراعة أنه لو نالت النساء الفرص نفسها مثل الرجال من حيث الحصول على الموارد، فإنه سيصبح بإمكانهن النهوض بعائداتهن المالية مما يعني زيادة في إنتاج الغذاء الزراعي مع فوائد من المرجح أن تمتد لأجيال وتحقق أرباحًا كبيرة في المستقبل.

بناء على ذلك، يتوجه التقييم بالتوصيات التالية إلى منظمة الأغذية والزراعة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنمائية وللحكومة المصرية، وهي توصيات مستندة إلى مراجعة الأدبيات إلى جانب جلسات التشاور المكثفة التي تمت مع الأطراف المعنية.

إلى منظمة الأغذية والزراعة

تطوير المعرفة ونشرها

- التأكد من حدوث تضمين منهجي للأبعاد المتعلقة بالنوع في التقرير القادم لإطار البرنامج القطري لمصر مع النظر إلى استكمال استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة التي ما زالت تفتقد التركيز الكافي على قضايا النوع حتى يعكس هذا الإطار الأهداف المبينة في مذكرة التفاهم من حيث دعم النساء والشباب، وهي التي يتم حاليا التفاوض بشأنها مع وزارة الخارجية. ومن أجل تحقيق تلك الأهداف يُقترح رفع قدرات المكتب القطري للمنظمة في مصر، بما يتضمن توظيف مسئول/ة قضايا النوع على أساس كامل الوقت إلى جانب تخصيص الموارد اللازمة للتدريب وإجراء الدراسات.

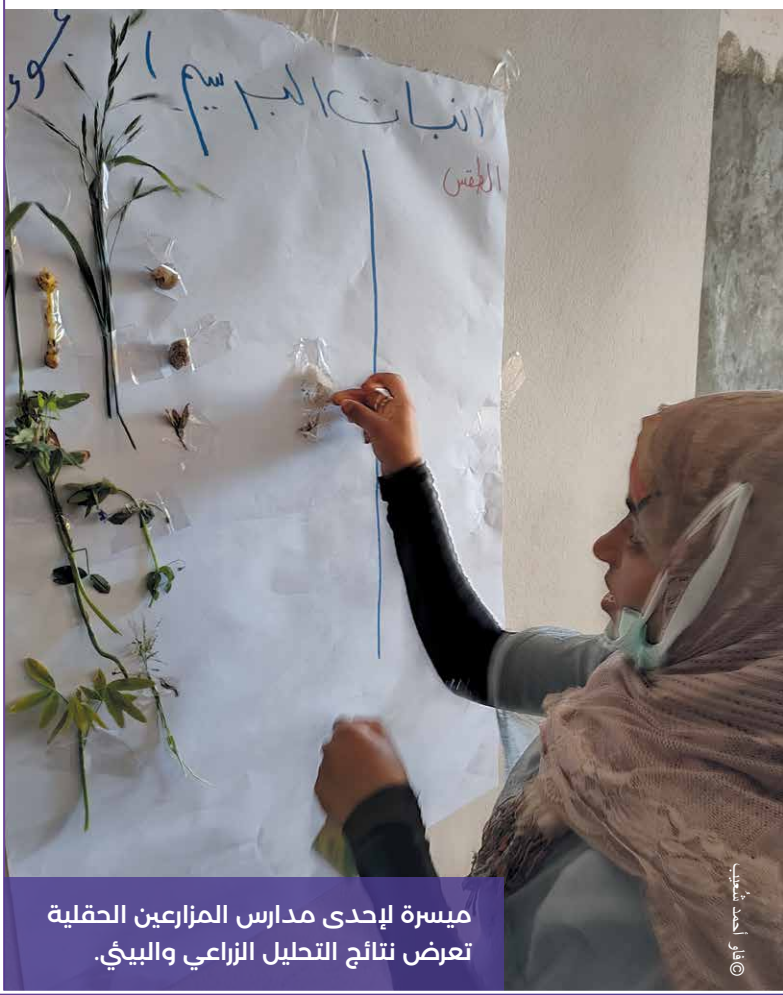

ميسرة لإحدى مدارس المزارعين الحقلية تعرض نتائج التحليل الزراعي والبيئي.

© قارئ أحمد شعيب

- إجراء دراسة مقارنة بهدف توليد معرفة معنية بمجال السياسات الخاصة بالعمل اللائق للنساء في مجال الزراعة، كما هو موصى به الإطار الحالي للبرنامج القطري لمصر.

- إجراء و نشر البحوث القطاعية المبنية على مقاربة قضايا النوع حول موضوعات محددة متعلقة بالتنمية الريفية والتغير المناخي وإدارة الموارد المائية. وقد تم التعبير عن ذلك الاحتياج خلال المناقشة مع بعض الأطراف المعنية، وخاصة من بعض منظمات المجتمع المدني مثل «نوايا» و«رؤية للحياة» (Life Vision). وجاءت إحدى الموضوعات المقترحة أثناء جلسات التشاور في تجميع الدروس المستفادة والمستجيبة للنوع من المدرسة الحقلية للمزارعين؛ كما برز موضوع آخر أثناء جلسة مع منظمة «كير مصر» (CARE Egypt) والمتعلقة بتقييم كيفية تعامل بلدان أخرى مع نظامها الزراعي التعاوني بحيث يكون ملائما لاحتياجات صغار المزارعين والنساء ويساعد هؤلاء على مواجهة التحديات التي تعترضهم ويسمح لهم برفع أصواتهم للأطراف المعنية الأخرى. ونظرا لأن تقرير منظمة الأغذية والزراعة حول مراجعة قطاع التعاونيات الزراعية للغذاء لا يتضمن تلك المعلومات، ينبغي استكمال المعلومات وتقديم خريطة طريق، تكون مستندة إلى الأدلة وإلى صناع القرارات وشركاء التنمية من أجل إصلاح هذا القطاع. ويوصى في هذا المجال التعاون مع مركز البحوث الزراعية وشركاء آخرين في مشروعات بحثية تتعلق بالموضوعات التي من شأنها الإفادة عند إجراء دراسات لاحقة، على سبيل المثال: حول النوع ومجال الصيد.

بناء القدرات

- دعم قدرات الإدارة المركزية للتوسع في الخدمات الزراعية على توفير خدمات الإرشاد المبتكر المستجيبة لقضايا النوع؛ بمقدور منظمة الأغذية

مزارعات يشاركن في جلسة خاصة بمدرسة حقلية للمزارعين.

والزراعة دعم هذه الهيئة من خلال توفير تدريبات تنشيطية للعاملين الموجودين، مع صياغة برامج لبناء قدرات المرشدات الريفيات. كذلك العمل على توسيع نطاق الخدمات مع توفير إرشادات حساسة لقضايا النوع موجهة لجميع المسئولين في هذا المجال. ويمكنها أيضا القيام بمراجعة للمناهج الحالية للخدمات الإرشادية والتأكد من أنها متماشية مع المستجدات في هذا المجال وتستجيب بشكلٍ فعال للإحتياجات والأهتمامات الخاصة بالمرأة الريفية.

تعبئة الموارد

- تعبئة الموارد (المالية والتقنية) من الجهات المانحة التي تتبنى أجندة قوية في قضايا النوع والإهتمام بالقطاع الريفي والزراعي، بما فيها كندا، ضمن أطراف أخرى، في مشروعها حول النهوض بعمالة النساء ودعم صاحبات الأعمال في مصر (OWAP) ومشروع «تقوية رائدات الأعمال في مصر(SWEET)»؛ هذا بالإضافة إلى الأداة الجديدة للاتحاد الأوروبي حول سياسات الجوار، والتنمية، والتعاون الدولي (NDICI) التي تغطي الفترة من 2021 إلى 2027 وتتضمن بُعدا قويا فيما يتعلق بقضايا النوع، والوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي (AICS) ومشروع «تمكين المرأة في المناطق الريفية في الفيوم (EWFRA)» الممول في اطار برنامج مبادلة الديون الإيطالي-المصري الذي يستهدف النساء والفتيات اللاتي تعانين من البطالة بهدف تعزيز تمكين المرأة وتعزيز الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسر الريفية وتحقيق التنمية الاقتصادية للمرأة؛ بما في ذلك المشروع المشترك بين الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي والاتحاد الأوروبي (AICS/EU) الذي يتم تنفيذه في مرسى مطروح، والمنيا، والفيوم ويستهدف النهوض بنوعية الحياة في المجتمعات الريفية من خلال الإدارة المستدامة للموارد المحلية.

© فلو حماده سليمان

نساء في محافظة الفيوم يسألن عن تأثير الهجرة عليهن وعلى أسرهن خلال تقييم بحسب النوع الاجتماعي.

الشراكات

- التعاون مع المجلس القومي للمرأة في إطار إصدار ورقة سياسات مشتركة حول النهوض بقدرة النساء في الحصول على/وإدارة الأراضي والأصول الإنتاجية، إذ أن منظمة الأغذية والزراعة تتبنى مؤشران من ضمن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛ ويتعلق هذان المؤشران بنسبة السكان الذين يمتلكون الأراضي مقسمة وفقا للجنس، وبالإطار التشريعي الضامن لتلك الملكية؛ وهما ضمن مؤشرات الهدف الخامس للتنمية المستدامة، أي المتعلق بـ «تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات».

- تطوير الشراكة مع المجلس القومي للمرأة ودعم الأنشطة التي تستهدف الريفيات في إطار مشروع «مُحفز سد الفجوة بين الجنسين» الذي يتطلع إلى النهوض بمشاركة النساء في سوق العمل؛ وهناك مجالا تمت الإشارة إليه، وهو دعم لجنة المجلس القومي للمرأة الخاصة بإعادة إحياء القطن المصري وتطوير قدرات النساء فيما يتعلق بسلسلة القيمة المضافة الخاصة بالقطن (المجلس القومي للمرأة، اتصالات خاصة، 2021).

كما تتبنى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية مشروعا يتعلق بالقطن المصري يتم تنفيذه مع وزارة التجارة ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي؛ وبالتالي، من المهم البحث في المجالات التي يمكن أن يمثل فيها الدعم قيمة مضافة بالنسبة للمجلس القومي للمرأة.

تطوير وتنفيذ البرامج/المشروعات

- إعادة تطبيق مشروع المدرسة الحقلية في المنيا، والذي تم تدشينه من قبل منظمة الأغذية والزراعة ووزارة الزراعة وأستصلاح الأراضي ووزارة

© فلو أحمد شعيب

مُيسرة أثناء قيادتها لجلسة خاصة بمدرسة المزارعين الحقلية للنساء.

الموارد المائية والري و Life vision، لتوعية المزارعات في محافظات أخرى، بما في ذلك منطقة الدلتا، حيث تمت الإفادة بأن المشروع قد نجح في تحقيق أهدافه؛ كما أنه يقدم مثالا جيدا للشراكة بين الهيئات الحكومية، ومنظمة تنتمي إلى المجتمع المدني، والأمم المتحدة؛ ومن شأن توفير الدروس المستفادة من مواقع ريفية مختلفة على المستوى الإقليمي توليد أفكار قيّمة للتخطيط المستقبلي للبرامج الخاصة بالنساء في الزراعة.

توصيات إلى وكالات الأمم المتحدة والمنظمات التنموية

تطوير المعرفة ونشرها

- بلورة وتطوير دراسات حالة توثق الممارسات الجيدة في بلدان أخرى سواء من المنطقة أو خارجها؛ وهي توضح كيف تمكنت الأطراف المعنية من التعامل مع معوقات مماثلة مرتبطة بمشاركة النساء في تنمية القطاع الزراعي والريفي وفي إدارة الموارد الطبيعية. وقد أشار بعض المسئولين في مكتب المنظمة في مصر أنه قد تمثل دراسات الحالة تلك مادة مفيدة في بلورة وتطوير البرامج والمشروعات على المستوى القطري.

- مناقشة المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية حول كيفية الاستفادة من قواعد بياناتهم لتوليد بيانات مقسمة على أساس الجنس؛ فأثناء جلسات التشاور حول تقييم وضع النساء في الزراعة والقطاع الريفي في مصر، أشار المعهد الدولي أن لديهم قواعد بيانات كاملة كجزء من تقييمهم لبرنامج «تكافل وكرامة» بالإضافة إلى مشروع التحول الزراعي الذي يتم بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، وأنهم في سبيل تحليل هذه البيانات؛ كما أشار المعهد الدولي أن استنباط الدروس المستفادة حول كيفية دعم أوضاع النساء من البيانات المجمعة على المستوى الجزئي قد يكون مجالا ممكنا للتعاون مع شركاء التنمية.

- دعم جهود وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في توثيق الدروس المستفادة والنتائج المتحققة في إطار مشروع التحول المستدام للتكيف الزراعي في الوجه القبلي (STAR) مع تحديد مدى قابلية إعادة تطبيق هذا المشروع ليصبح نموذجا وأسلوبا للبرمجة الشاملة في قطاع الزراعة والتنمية الريفية؛ ونظرا لأن الاختلافات بين الجنسين معقدة ومتداخلة في القطاع الريفي، هناك احتياج إلى إجراءات تكميلية في هذا المجال؛ وبالمثل، من المهم توثيق وتقييم الدروس المستفادة من مشروع الألف قرية تحت مظلة برنامج «حياة كريمة» من أجل تخطيط البرامج مستقبلا.

بناء القدرات

- إنجاز تقييم لقدرات وحدات السياسة والتنسيق للمرأة في الزراعة بوزارات الزراعة واستصلاح الأراضي والموارد المائية والري والتضامن الاجتماعي وكذلك الوحدة المعنية بوزارة التنمية المحلية، مع تطوير تدريبات نوعية حول النساء والرجال تركز على العلاقات

مزارعة تحصد نبات الملوخية بمحافظة الفيوم.

© نهار نبيل عبد الحكيم

أثناء مشاركة سيدات في مدرسة حقلية للمزارعين حول إنتاجية المياه وكفاءتها بمحافظة المنيا.

البينية الخاصة بالنساء، مع الزراعة والتنمية الريفية. وفي هذا الإطار، من المهم مراجعة كل من الخطة الوطنية للموارد المائية التابعة لوزارة الري و اطار المتابعة والتقييم والمؤشرات للتأكد من حساسية هذه الخطة تجاه قضايا النوع حيث أفادت وزارة الري والموارد المائية أن دعم منظمة الأغذية والزراعة سيمثل قيمة مضافة بهذا الصدد.

- تنفيذ برامج لبناء القدرات تستهدف النساء الريفيات من أجل تعزيز أدوارهن على مستوى مجتمعاتهن فيما يتعلق بالتدخلات المناخية، وإدارة الموارد الطبيعية بما في ذلك ترشيد استهلاك المياه على المستويين الأسري والزراعي.

الشراكات

- التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women) ومع شركاء آخرين في تصميم وتطبيق تدخلات تطويرية لصالح قضايا النوع، تتناول الأشكال النمطية والأعراف التي تعرقل المشاركة الفعالة للنساء في هذا المجال؛ على سبيل المثال: قدرة الرجال والنساء في الحصول على/وامتلاك الأراضي والأصول، وتقسيم أدوار الجنسين في العمل وعلى مستوى المجتمعات الريفية وداخل الأسر. أما المجال الآخر للتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للمرأة ومع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فيمكن أن يتمثل في دعم النهوض بمشروع تشجيع العمالة للمرأة مع استهداف شركات الأعمال الزراعية الموجودة في مواقع جغرافية أخرى؛ وهي المبادرة التي تم تطبيقها في الوجع القبلي بمصر، وقد يكون من المفيد التفكير في تحديد مدى إمكانية الحصول على دروس مستفادة متنوعة في حالة تطبيق هذه المبادرة في منطقة الدلتا.

تطوير وتنفيذ البرامج/المشروعات

- تعزيز دور الريفيات في الأنشطة المناخية، وإجراءات التكيف وإدارة الموارد الطبيعية؛ وهو ما يمكن تنظيمه بالتعاون مع برنامج المنح الصغيرة والذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة للبيئة\ مرفق البيئة العالمية (UNEP / GEF) والمجلس القومي للمرأة مع التزام وحدات تكافؤ الفرص في الوزارات المعنية بهذا التوجه. وفي هذا الإطار، هناك مجالا للبحث تمت الإشارة إليه خلال التشاور مع منظمة الأغذية

أثناء أنعقاد حملة توعية خاصة بالتغذية للنساء بمحافظة الشرقية.

والزراعة وهو مدى تضمين النساء في صياغة السياسات المتعلقة بالأنشطة المناخية، وبإدارة الموارد الطبيعية في مصر، وكيف يمكن إدراج النوع في الموازنات عند تنفيذ الخطط الوطنية للتكيف على مستوى المحافظات والمحليات.

- بلورة مشروع للنهوض بفرص العمل اللائق للنساء في مجالات الصيد والزراعات المائية؛ وقد كشفت المناقشات مع الأطراف المعنية، بما فيها وزارة التضامن الاجتماعي، أن سلسلة القيمة للزراعة المائية تحمل إمكانيات مرتفعة لتوليد فرص العمل، إلى جانب قدرتها العالية على توفير التغذية الجيدة؛ إلا أن معظم تلك الفرص تذهب إلى الرجال بينما تتعلق أغلبية الأنشطة التي تحصل عليها النساء بالبيع بالتجزئة على أساس موسمي. يستنتج التقرير النهائي لمشروع حول التحول المستدام لنظام تسويق الزراعة المائية (Transformation Sustainable Market System (Aquaculture Egypt's في مصر بدعم من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون أن تشجيع على توليد الوظائف للنساء عبر إجمالي سلسلة القيمة للزراعة المائية والذي من شأنه أن يساهم في تحقيق عددٍ من أهداف التنمية المستدامة، منها الهدف الخامس حول المساواة بين الجنسين، والهدف الثامن حول العمل اللائق. وإلى جانب ذلك، من الممكن أن توفر الدروس المستفادة من التعاون الذي تم بين الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والمجلس القومي للمرأة في مشروع النهوض بتوظيف النساء من خلال خلق أماكن عمل آمنة لهن، مرجعية مفيدة لتصميم مبادرة مماثلة للنهوض بعمل النساء على امتداد سلسلة القيمة الخاصة بالقطاع الفرعي للصيد. في هذا الإطار، يوصي هذا التقييم المنظمة بالتشاور مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والمجلس القومي للمرأة والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون فيما يتعلق بالدروس المستفادة من دعمهم للمشروعين.

- التحاور مع وزارة التضامن الاجتماعي حول إمكانية الاستفادة من الشبكة التي تقيمها مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بهدف إعادة تطبيق خبرتها في المطابخ المجتمعية مثل مشروعي «بلديي» و«مطبخ دوار»؛ ففي عام 2014، حيثُ قامت منظمة «نوايا» بتأسيس

أثناء أنعقاد حملة توعية خاصة بالتغذية للنساء بمحافظة الشرقية.

مشروع المطبخ المجتمعي «بلديي» الذي تديره المزارعات اللاتي يصنعن ويسوقن إنتاجهن المحلي من الأغذية الطازجة والمنتجات التقليدية المحلية؛ أما مشروع «الدوار»، فهو عبارة عن مبادرة أطلقتها المنظمة غير الحكومية القاهرية جمعية «دوار للفنون والتنمية»؛ وهي عبارة عن مؤسسة اجتماعية تعمل في منطقة «عزبة خير الله» ذات الدخل المحدود، وتقوم بتوظيف وتمكين اللاجئات السوريات لمساعدتهن على الاندماج في المجتمع إلى جانب مصريات ينتمون إلى هذا الحي لتمكنهن من الإنتاج وبيع منتجاتهن الغذائية.

- النظر في تطبيق منظوري الأمن الغذائي والتكافؤ بين الجنسين في البرامج والمشروعات بحيث تساهم هذه المقاربة في تحقيق التكامل بين الهدفين الثاني والخامس للتنمية المستدامة، أي القضاء التام على الجوع وتحقيق المساواة بين الجنسين.

أنشطة المناصرة في مجال السياسات

- توفير المشورة والدعم للحكومة في مجال السياسات من خلال بلورة مقترحات ملموسة حول الترتيبات المؤسسية والسياسات الزراعية الحساسة للنوع والتي تتناول مسألة تمكين الريفيات بالتوافق مع المادة 14 من اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة، والنهوض بمشاركة النساء في إدارة الزراعة والأرض والموارد المائية. في هذا الإطار، قد يمثل تضمين المجلس القومي للمرأة ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في المناقشة مع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي دفعة إضافية لدعم وتفعيل النصيحة المقدمة من منظمة الأغذية والزراعة.

إلى الحكومة

تطوير المعرفة ونشرها

- استحداث بيانات حول الزراعة وقطاعاتها الفرعية تكون مقسمة على أساس النوع؛ وهي البيانات اللازمة لسد الفجوة المعرفية والنهوض بعملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات؛ على منظمة الأغذية والزراعة والشركاء الآخرين دعم وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي المصرية في تأسيس نظام لجمع البيانات المقسمة وفقا للجنس إلى جانب نظام للمتابعة والمعلومات قادر على الإلمام بالبيانات في القطاعات الأساسية؛ ذلك أن الأطراف المعنية قد ذكرت (أثناء مقابلتها) أن ندرة البيانات المتوافرة حول إدراج النساء في الزراعة وقطاعاتها الفرعية، ونوعيتها محدودة الجودة، تمثل عائقا فعليا من حيث الحصول على صورة شاملة مبنية

لقاء لتأسيس جمعية للمزارعات بالفيوم.

© فرح حماده سليمان

على جودة عالية من البيانات؛ فقد أفادت أغلبية المنظمات أنها قامت بتجميع بياناتها الخاصة خلال التخطيط للتدخلات وتصميمها على أساس ما توافر لديها من إمكانيات نظرا لغياب قاعدة بيانات مركزية تكون متوافرة للحكومة و متاحة لشركاء التنمية. وقد تمت الإشارة إلى هذا الموضوع خلال التشاور مع منظمة الأمم المتحدة للمرأة باعتباره مجالا محتملا للتعاون مع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ومنظمة الأغذية والزراعة من حيث مراجعة الأدوات المستعملة للإحصاء، وتوفير التدريب للنهوض بمهارات الإحصائيين والباحثين في وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي في مجال تجميع ومعالجة وتحليل البيانات الزراعية بناء على تقسيمها وفقا للجنس. وبالمثل، نظرًا لأن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS) يقوم بجمع وتحديث البيانات الممثلة على المستوى الوطني ، فقد تقوم الحكومة بالتنسيق مع وحدة إحصاءات النوع بالجهاز لمعرفة المواضع التي يمكن فيها إجراء المراجعات على الأدوات الحالية لإنتاج بيانات مهمة فيما يتعلق بحالة المرأة الريفية والمرأة في الزراعة. وفي هذا السياق، من المهم الإشارة إلى أنه تم إجراء مراجعة وطنية للإحصاءات القائمة على أساس النوع بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة والشراكة في الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (باريس ١٢) كجزء من خطة مصر لتطوير إستراتيجية وطنية خاصة لتطوير الإحصاء. كما يسعى التقرير، الذي لم يُنشر بعد، إلى تحديد فجوات البيانات بين الجنسين لرصد المؤشرات الخاصة بالنوع لأهداف التنمية المستدامة والاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية (المركز المصري لبحوث الرأي العام، التواصل الشخصي ، 2021).

- تنفيذ حملات لرفع الوعي حتى تصبح أدوار الريفيات في الزراعة مرئية إلى جانب عرض/تقديم الأعراف الاجتماعية التمييزية التي تحول دون تحقيق قدراتهن.

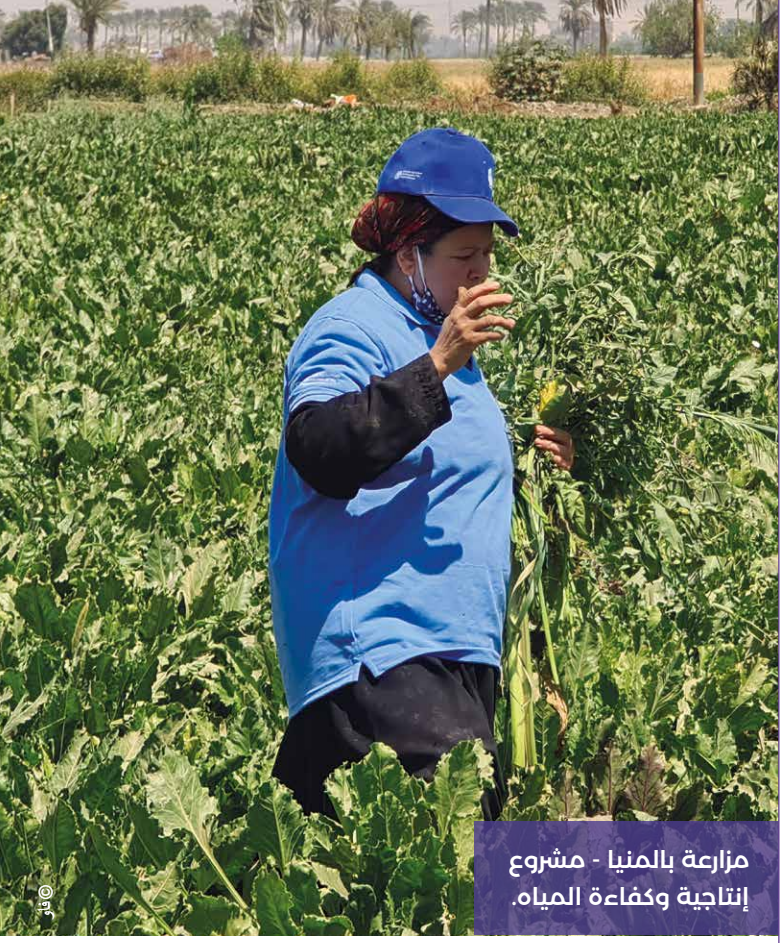

مزارعة بالمنيا - مشروع إنتاجية وكفاءة المياه.

© فاو

بناء القدرات

- تدريب الشباب من خريجي الجامعات والشابات الذين يؤدون خدماتهم المجتمعية كمرشدين للعمل جنبًا إلى جنب مع موظفي الإدارة المركزية لخدمات الإرشاد الزراعي وذلك من أجل تعزيز الخدمات الإرشادية التي تفتقر إلى عدد كافٍ من الموظفين المؤهلين.

الشراكات

- إجراء المناقشات مع منظمات الأمم المتحدة والجهات المانحة، مثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، من أجل استكشاف استعدادها لدعم البرامج التي تركز على إدخال وتوزيع التكنولوجيات الزراعية الموفرة للجهد والوقت التي بمقدورها تخفيف الأعباء التي تتحملها النساء بالتوازي مع النهوض بالكفاءة والانتاجية الزراعية.

أثناء مشاركة السيدات في مدرسة المزارعين الحقلية.

تطوير وتنفيذ البرامج/المشروعات

- دعم تأسيس التعاونيات للنساء وجمعيات المزارعين؛ فقد أفادت الدراسات وجلسات التشاور مع الأطراف المعنية خلال تقييم بُعد النوع أن مثل هذه الكيانات كان لها تأثير إيجابي للنساء بأن ساهمت في تمكينهن وتقوية ثقتهن بالنفس.

- إعادة تطبيق المقاربة التي تبناها مشروع منظمة الأغذية والزراعة حول تحسين التغذية والأمن الغذائي في مصر من خلال استهداف النساء والشباب مع امتداده إلى مناطق جغرافية أخرى في البلاد وربطه ببرنامج التغذية المدرسية؛ وهو ما أوصت به أيضا الدراسة التي قامت بها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا حول الحماية الاجتماعية للمناطق الريفية بمصر خلال عام 2020 حيث أوصت بامتداده لطلاب المرحلة الثانوية؛ ووفقا لهذه الدراسة، لا يغطي هذا البرنامج سوى 30 بالمائة من التلاميذ في المدارس الحكومية، وفقط طلاب المرحلة الثانوية الذين تم اعتبارهم من المتميزين.

- النظر في إعادة إنتاج برنامج تليفزيوني حول خدمات الإرشاد الزراعي بهدف توفير المعلومات لتصبح في متناول المزارعين وخاصةً النساء اللواتي قد يكون لديهن مستوى أقل من الإلمام بالقراءة والكتابة بالإضافة إلى قيود الوقت والتنقل؛ كما يمكن تطوير برامج رقمية حساسة للنوع بدعم من الشركاء؛ وهو ما ينسجم مع توصية برنامج الخريطة الزراعية الرقمية النابعة عن الحاجة إلى إلغاء الحواجز أمام حصول النساء وصغار المزارعين في المناطق الريفية على المعلومات واستعمالها؛ حيث يُعد التليفزيون ووسائل التكنولوجيا الرقمية من الوسائط المهمة لتوفير المعلومات.

أنشطة المناصرة في مجال السياسات

- إعادة النظر في شروط العضوية بالتعاونيات، وجمعيات المنتجين، وجمعيات مستخدمي المياه، بحيث تتيح المجال لجعل أصوات النساء مسموعة وتعزيز مشاركتهن؛ إي فتح الباب أمام النساء اللاتي يزرعن الأرض باسم أزواجهن أو أقرباء آخرين من الذكور وتضمينهن كعضوات كاملات في تلك الكيانات؛ فهناك احتياج إلى مزيد من التوازن في تمثيل قضايا ومصالح النساء فيما يتعلق بالبرامج والفعاليات التي تقدمها هذه المؤسسات؛ وهي أيضا التوصية الصادرة عن مراجعة قطاع تعاونيات الزراعة الغذائية للمنظمة (2019).

- زيادة الموارد المالية والتقنية التي يخصصها القطاع العام لدعم النساء في الزراعة؛ وهي الموارد التي يجب تخصيصها لتوسيع نطاق الخدمات، وبرامج القروض متناهية الصغر، والتسويق، وغيرها، وهي جميعها العناصر المُفتقدة بالنسبة للنساء في الزراعة.

- تضمين العاملات الزراعيات المُدرجات في أعمال وقتية أو موسمية بالقطاع غير الرسمي تحت مظلة الحماية الاجتماعية التي تم تطويرها أو استحداث برنامج خاص لتوفير الحماية الاجتماعية يكون مخصصا لهذه الفئة من النساء.

أثناء تعلم النساء عن إنتاجية المياه وكفاءتها من خلال مدرسة المزارعين الحقلية بمحافظة المنيا.

مجموعة التقييم
بحسب النوع
الاجتماعي للدول

الشرق الأدنى
وشمال أفريقيا

التقييم القطري
بحسب النوع في الزراعة
والقطاع الريفي: مصر

موجز

ولمزيد من المعلومات, يرجى الأتصال ب:

مكتب مصر لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

FAO-EGY@fao.org

قسم النوع الإجتماعي

المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

RNE-NENA-Gender@fao.org

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

روما, ايطاليا

CB7909AR/1/02.22